علاقة المباني بالمعاني ودورها في نشوء البحث النحوي وتطوره

الأستاذ الدكتور/ ممدوح محمد عبد الرحمن الرمالي
أستاذ العلوم اللغوية المتفرغ
بكلية دار العلوم- جامعة المنيا

ملخص البحث:

هناك ظواهر عامة ومشتركة بين لغات العالم تعرف بالكليات أو عموميات اللغة ذلك أن الإنسان هو الإنسان مهما اختلفت البيئات ومهما تنوعت الأجناس.

من هذه العموميات الفقر في المباني، فكما أن هناك فقرًا مائيًا، وفقرًا في الثروات خصوصًا مصادر الطاقة، فهناك فقر في مباني اللغة.

وإذا أردنا أن نستدل على هذه الظاهرة فنرجع إلى أحد المعاجم وسنجد أن المفردات محصورة في عدد محدد، وإذا عدنا إلى الصيغ والقوالب فسنجد أعددها محدده كذلك وانعكاسًا لهذه المحدودية لننظر في الموازين فسنجد أن موازين اللغة منحصرة في الميزان العروضي وصيغ التصغير وصيغ الجموع إلى غير ذلك من القوالب التي تنضب فيها مواد المعجم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

هناك ظواهر عامة ومشتركة بين لغات العالم تُعرف بالكليات أو عموميات اللغة (Universality) ذلك أن الإنسان هو الإنسان مهما اختلفت البيئات ومهما تنوعت الأجناس.

من هذه العموميات الفقر في المباني، فكما أن هناك فقراً مائيا وفقراً في الثروات خصوصا مصادر الطاقة، فهناك فقر في مباني اللغة.

وإذا أردنا أن نستدل على هذه الظاهرة فلنرجع الي أحد المعاجم وسنجد أن المفردات محصورة في عدد محدد، وإذا عدنا إلى الصيغ والقوالب فسنجد أعدادها محددة كذلك، وانعكاساً لهذه المحدودية لننظر في الموازين فسنجد أن موازين اللغة منحصرة في الميزان العروضي وصيغ التصغير وصيغ الجموع إلى غير ذلك من القوالب التي تنصب فيها مواد المعجم.

وإذا رجعنا إلي صيغ الأفعال فسنجد أن أصلها (فعل) وتلخيصها في الميزان الصرفي وحروف الزيادة (سألتمونيها) فانظر مثلا إلي الفعل (قاتل) فعند كسر التاء تصبح فعل أمر وينبني علي ذلك علامات نحوية محددة ترتبط بدلالات توازيها، أما إذا فتحنا التاء فإن المسند إليه يتغير وتبعا له يتغير زمن الفعل، وإذا أضفنا إلي هذه المفردة تاء في بدايتها فأصبحت (تقاتل) فإذا وضعنا فتحة علي اللام فهناك علامة نحوية جديدة ناشئة عن بناء الفعل علي الفتح ، أما إذا وضعنا ضمة علي هذه اللام في نهاية الفعل فيصبح الفعل مضارعاً، وتبعا لذلك يتغير المسند إليه وتنشأ علاقة نحوية جديدة وتنشأ معها دلالة زمنية جديدة أيضا ، وقس علي مسائل التركيب وقواعده وسينجم عن ذلك ما عرفه **الجاحظ** منذ قديم الأزل حين قال(إن المعاني في الطريق يعرفها العربي والعجمي لكن السر في التركيب، ونشوء العلاقات النحوية والدلالية التي تفي بأغراض الناطقين).

وقد أكد على ذلك المعني **ابن جني** حين قال (اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم).

ولقد استخدم المحدثون هذه المعاني فعبر بها (**إي كينان**) في نظريته عن الترجمة وكفاءة اللغات ومطواعيتها والتي جمعها **مارك ليستر** في كتابه بحوث ومقالات في اللغة.

في إطار الجهود الحديثة لتيسير النحو ظهر هناك اتجاهان في التأليف النحوي، أحدهما اختص بالقواعد والتمثيل لها وتضمنت العنوانات: النحو الوافي للأستاذ **عباس حسن**، والنحو المصفي للدكتور محمد عيد، والنحو الوصفي للدكتور **صلاح الدين مصطفي بكر**، والتطبيق النحوي للدكتور **عبده الراجحي**. علي حين ظهر هناك اتجاه آخر يتضمن العنوانات:

نحو المعاني للدكتور **أحمد عبد الستار الجواري**، معاني النحو للدكتور **فاضل السامرائي**، والنحو والدلالة للدكتور **محمد حماسة عبد اللطيف**، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني للدكتور **طاهر الحمصي**.

والاتجاه الأخير هو الذي يربط النحو بالمعاني، ويبدو أن المجموعة الأخيرة من هذه المؤلفات بنت أفكارها حول ما أنجزه أو تأثرت بما أنجزه الدكتور **تمام حسان** عن فكرة تشقق المعني الي اجتماعي وثقافي ومعجمي.

وقد انعكس هذا بطبيعة الحال على فكرة السياق الذي شققه الدكتور **أحمد مختار عمر** بدوره في كتابه علم الدلالة إلى سياق لغوي وسياق اجتماعي وسياق عاطفي ..... إلخ.

والمتأمل في تاريخ لغات العالم يجد أن الجانب التركيبي قد عنيت به الدراسات الأول في علم اللغة والتي نُسبت إلى البنيوية، فقد عنيت دائما بالمباني والتصرف فيها بالحذف والزيادة والتركيب، ولكن التطور لم نجد له نهاية في هذا العصر الذي اعتمد علي المعاني ودلالاتها وظلالها.

مبان ومعان: –

تنقسم الأشكال اللغوية إلى قسمين: –

شكل مستقل– وشكل غير مستقل

والشكل غير المستقل لابد من ارتباطه بشكل آخر، والعنصر اللغوي يظهر في شكل مركب دائما مع وجود شكل غير مركب بسيط هو المورفيم، ويعتمد المعني جزئيا على تنظيم الصيغ، والنحو يشكله الترتيب الذي يحدد معني الصيغ، وهناك أربع طرق لتنظيم الصيغ اللغوية:

* التتابع * ألفونات ثانوية
* الاخبار * توزيع عناصر اللغة حسب
تصنيفها (فعل– اسم – صفه...إلخ)

ويمكن تصنيف الأشكال النحوية في خطوات ثلاث:

* تحديد نمط الجملة * تحديد عناصر التركيب
* تحليل كل عنصر (شكل مستقل – وشكل غير مستقل)

وينبغي دراسة سلوك العناصر داخل البنية اللغوية وفقا لمواقعها في الجمل والعبارات؛ حيث تتوزع هذه الوحدات توزيعا غير متناه في الجُمل، والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه التوزيعية هي فكرة الإحلال والإبدال، مثل استبدال الفونيم(ص) في الكلمة (صام) بالفونيم (ن) في الكلمة (نام)، واستبدال كلمة (الوطن) في جملة: الوطن يقدر أبناءه، بالكلمة (الأب)، فالنون والصاد تنتميان إلى طبقة لغوية واحدة هي (الفونيم)، وتنتمي الكلمتان (الوطن – الأب) إلى طبقة الأسماء، وهكذا بالنسبة للأفعال.

وقد ذكر " آ.م. **بيشكو فسكي** " ذلك المبدأ في مقالة مهمة [1]عن دور التنغيم في تحديد المعني في التركيب، وكانت مقالته أساس مفهوم "مبدأ البديل" الذي استبدل بعد ذلك باصطلاح آخر، هو "مبدأ التعويض" compensation، والذي يسمح للوحدات بأن تحل الواحدة منها مكان الأخرى، فيما يُعرف بتعويض المكونات، وهو ليس غريبا علينا؛ فحروف الجر يحل كثير منها محل الآخر.

واللغة لا تكتفي بالكلمات المفردة لتحقيق وظائفها والوصول إلى غاياتها من التفكير والتعبير والتصوير. وإن كان بعض الكلمات قادرة في حال إفرادها على تأدية بعض هذه الوظائف في بعض المواقف بالنسبة لبعض الأفراد، فإن من المؤكد أنها لا تستطيع أن تؤدي كافة الوظائف في كل المواقف لجميع الأفراد، وهكذا تضطر اللغة إلى أن تتجاوز الكلمات المفردة الي مستوي جديد هو المقوم الثالث من مقوماتها، وهو تركيب الكلمات معاً في نطاق يصطلح عليه (بالجملة) فالجملة إذاً وحدة لغوية مركبة من كلمات، في حين كانت الكلمة وحدة لغوية مركبة مما دونها من مقاطع وأصوات.

(١) نقله رضوان القضماني: الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، مجلة علوم اللغة،٤/١،٢٠٠١، ص ص ٢١٨-٢١٩

وتركيب الكلمات في الجملة لا يتم بدوره بصورة عفوية أو بطريقة عشوائية، بل ينهض على أسس دقيقة كفيلة بتنظيم الكلمات داخل الجملة والتعبير عما بينهما من علاقات جدّت بالتركيب.

ولقد احتلت دراسة الدلالة والمعني والتركيب في الدراسات الحديثة مكانا بارزاً، وكانت محوراً أساسيا لمعظم التحليلات التركيبية، واهتم المحدثون بالمكون الدلالي وعلاقته بالمكون النحوي في صياغة المعني المستفاد من الجملة؛ ذلك أن دراسة النظام النحوي – في أي لغة من اللغات – تستند إلى مستويين:

مستوي المعني، ومستوي المبني، وتسميها اللسانيات الحديثة مستوي الوظيفة (أي المعني) ومستوي الشكل أو الصورة (المبني).

وقد اهتم القدماء كثيراً بمستوي الشكل من خلال دراسة العامل، باستثناء القليلين مثل سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، والغزني(٤٣١هـ)، عبد القاهر(٤٧١هـ) والسكاكي (ت٦٢٦) والسخاوي(ت٩٠٢) فالوظيفة (هي أن يكون لدينا شيء نقوله) تسبق الشكل (قول هذا الشيء بطريقة ما) [١]

وقد اتجهت عناية اللسانين المحدثين إلى دراسة مستويات المعني النحوي وبحث خصائصه التركيبية بوصفه أثراً لما سيحدث في الذهن من ارتباط وتفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، وبوصفه جانبا ضروريا لا مندوحة من الاهتمام بمجاله الحركي والانتقال إليه بعد دراسة المجال السكوني الكامن في المبني.

ويري "**دبه**" أن البعد السكوني يمثله النظام المغلق ، والبعد الحركي يمثله النظام المفتوح : في الأول يكون المتكلم مجبرا علي الالتزام بقواعد المبني اللغوي ، وبما يمكن أن تمنحه ، علي وجه الأصل والافتراض، من معان صوريه، ويطلق في فهمها أو الإفهام بها علي ما هي به في أبنيتها النموذجية وتواضعاتها الاجتماعية، وفي المجال الحركي يكون المتكلم مخيرا بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية – في ظل تنوعات سياقية داخلية وخارجية – علي احتمالات معنوية متعددة، غير أن فسحة الحرية والاختيار تظل علي الرغم من الحاجة الملحة لدي المتكلمين إلي هذا الانفتاح مقيدة بحدود العلاقة البنيوية التي يفرضها النظام المغلق.[٢]

(١) جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين صفحة ٨٨، ترجمة نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا ١٩٨٢.

(٢) الطيب دبه: خصائص النحو العربي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح، ص ٢١، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ع ١٠٨،٢٠٠٧.

وتكمن إشكالية الدراسة في رصد العلاقة بين المباني مفردة ومركبة، والدلالات التي تحملها هذه المباني في ضوء الفروق التركيبية على مستوي الكلمة والجملة والسياق كله، وما تستتبعه من فروق دلالية تساعد على رصدها محددات الدلالة المختلفة من سياق وعمل نحوي وتباين البني الصرفية.

فما المقصود بالمعاني؟ هل هي المعاني النحوية أو غيرها؟ وهنا أشير إلى أن مصطلح المعني أو المعاني من أخفي المصطلحات، بحيث لم يكن واضحا – على وجه الدقة – قولهم (إن الإعراب فرع المعني) في معني بعد الإعراب فرعا له؟ المعني الوظيفي أو المعني الدلالي؟

والمتكلم ملتزم بالقواعد، فليس هو العامل الأوحد في صياغة المعني، فهناك صراع بين حرية المعاني وقيود المباني، أو بين الأداء والكفاءة.

وقد قسم ابن جني الدلالة ثلاثة أقسام: لفظية، صناعية، معنوية واعتبر الفعل جامعا لهذه الدلالات الثلاث؛ ففعل مثل قام يدل بلفظه على مصدره، ويدل ببنائه (هيئته) على زمنه، ويدل بمعناه على فاعله فهو يحوي دلالات: الاشتقاق والصيغة والجدول الإسنادي.

إن أبا الفتح يقصد إننا قد لا نعتمد على الفعل وحده في البحث عن الفاعل [1]

لعلنا لا نبتعد إذا عرّفنا المعني اللغوي بأنه الدلالات التي يتصورها الذهن عند سماعه الألفاظ اللغوية، أو عند قراءة الكلام المكتوب.

وربما كان هذا المعني حصيلة لمفرده واحدة، مثل قلم، طاولة، خالد، كاتب، حكيم. وأحيانا يكون حصيلة لجملة، مثل "الله أكبر "، أو ربما حصيلة لتفاعل نسيج من الجمل كمعاني بعض القصائد.

ويتنوع المعني بحسب طبيعة الكلام، فقد يكون هذا الأخير له معني معين، كبعض النصوص العلمية التي تحدّد ما تريده بدقة، مثل كتب الطب والفلك والهندسة والرياضيات، والطبيعيات بأنواعها كافة.

وربما احتمل أكثر من معني، وذلك حين يكون ذا صبغة فنية، فتتنوع تلك الاحتمالات وتتلوّن كلما ارتقي الكلام بأسلوبه الفني.

(١) نقله محمد خليفة الدناع: دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص ٨٢، منشورات جامعة قاريونس،١٩٩١.

ويبدو أن العناصر التي تشكّل المعني في ذهن المتلّقي متنوعة، يصعب فصل بعضها عن بعض، ومن هذه العناصر الأمور الخارجية التي يراعيها صاحب الكلام في أثناء التحدث أو الكتابة، والمقصود بها المقام، أي الملابسات الخارجية غير اللغوية المحيطة بالنص – من ذلك السبب أو المناسبة التي تؤدي إلى قول النص.

والإبداع الدلالي أن تجمع بين لفظين لإنتاج مركب جديد يحمل معانٍ جديدة وتتوقف عملية الإبداع الدلالي على الكفاءة اللغوية للمتكلم، وعلى لغتنا التي تمتلك معاني عديدةً كامنة داخل كل كلمة، فالإبداع الدلالي والقدرة على اكتشاف علاقات جديدة، أو حلول أصيلة تتسم بالجدة والمرونة [١] فالإبداع على هذا التعريف يقوم على اكتشاف علاقات جديدة بين المعني الأصلي للكلمة، والمعني المجازي الجديد المتولد.

وتعد الدراسة الدلالية النحوية للتراكيب أساسا لفهم المعني على المستوي العام؛ فالدلالة (الموصلة إلى المعني بنهاية المطاف)، هي غاية دراسة التركيب النحوي، والنحو هو وسيلة اللغة للتعبير عن المعني من خلال صياغته في التراكيب المناسبة، التي تستقيم مع الطبيعة الأسلوبية لكل لغة، فالمعاني مطروحة في الفكر البشري عموما، غير أن كل لغة لها خصوصية في التعبير عن تلك المعاني، وبعض هذه الخصوصيات قد تؤدي إلى اللبس عندما نريد أن ننقل التعبير من لغة إلى أخري.

وقد اهتم أكثر من باحث بدراسة خصوصية اللغة العربية ومحاولة بحث الجانب التركيبي منها وفق رؤية معينة ؛ فقد أوضح حلمي خليل علي سبيل المثال " أن كل نظام من أنظمة اللغة ، بل كل نظام لغوي بشكل عام ، يقوم علي مجموعة من الملامح المميزة Distinctive Features التي يتحقق بها أمن اللبس ، ويعتمد النظام النحوي أيضا في التعبير عن المعني علي النظامين : الفونولوجي ، المورفولوجي ، إضافة إلي مجموعة من القواعد النحوية والعلاقات ، وأهمها علاقة الإسناد ثم النسبة والتبعية ، وغيرها ، بالإضافة إلي حركات الإعراب ، التي هي في الواقع مورفيمات لكل منها دلالة علي معني من معاني النحو ، لأنها تحدث بسبب التركيب .[٢]

ويري أن هذه الملامح المميزة ضرورية لفهم المعني وأمن اللبس، ولذلك تتميز – في رأيه – بالثبات والاطراد، وهي التي تُميز لغة عن أخرى ومع ذلك فقد يُحتاج إلى

(١) الإبداع الدلالي في المتضايفين: د. عطية أحمد سليمان، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٥.

(٢) د. حلمي خليل: العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبني على المعني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٢٠.

الخروج على هذه القواعد المطردة بشرط أمن اللبس [1]، ومثل بقول العرب المشهور [خرق الثوبُ المسمارَ] بنصب الفاعل ورفع المفعول (من جهة المعني)، فالمعني واضح، والتعويل عليه هو الحاسم.

مظاهرة المخالفة بين الأبنية المتشّقة من جذر واحد، وحقيقة المعني فيها واحدة، يستقل فيها كل معني بلفظ أو بناء خاصّ؛ فيحصل التمايز الدلاليّ، ويؤمن اللَّبس، ويُوجَز المنطق.

وهذا كقول العرب (بناء حصين)، (امرأة حَصَان) فخالفوا بين الوصفين (حَصين – حَصَان)؛ لاختلاف الموصوفين (بناء – امرأة)؛ ليستقل كُلّ وَصْف بموصوف خاصّ.

والجذر اللغوي واحد (ح ص ن)، وحقيقة المعني واحدة؛ وهي (الاحواز): فالبناء مُحدِز لمن يلجأ إليه، والمرأة محرزة لعفّتها، أو لنفسها بعفتها وقد علق سيبويه علي هذا المثال – وغيره – بقوله (هذا أكثر من أَن أصفه لك في كل العرب) [2].

*مبان ومعان:

"ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفا، وزاد غيره على ذلك حروفا أخر مختلفا في حرفيه أكثرها، وذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا"[3] وإذا أضفنا إلى هذه الحروف ثلاثة عشر ضميرا من ضمائر الأشخاص في حالة الرفع (حسب تكرار الضمير "هما" للمذكر مرة وللمؤنث أخري، وبصيغة ضمائر للإشارة، وعشرة ضمائر موصولة، وسبعة ظروف مبنية على التقريب، وطائفة من الصيغ الصرفية للمشتقات، أدركنا إلى أي يبدو سلوك اللغة سلوكا اقتصاديا يوظف القليل من وسائل للوصول إلى الكثير من الغايات.

واتخذ نحاة العربية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيد قواعدها نظاما معينا يكاد يطرد في معظمهم مصنفاتهم، وبخاصة المتأخرة منها؛ وهو ما عرف بنظام الأبواب النحوية؛ فبعد أن ينتهي النحوي من الحديث في اللام وأقسامه، وبعد أن يصنف كل قسم منها ينتقل إلى مرحلة وصف التراكيب في العربية، وقوانين نظمها، وتحديد العلاقات بين مفرداتها من حيث الإعراب والرتبة والحذف..... إلخ، وتقوم عملية الوقف هذه على إفراد كل وظيفة من حيث معناها، وإعرابها، وشروطها الصرفية، وأوضاعها

(١) المرجع السابق ص ١١٢.

(٢) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م، م ٢ /١٠٢.

(٣) الجني الداني لحروف المعاني صـــــ ٢٨.

المختلفة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير ..... إلخ، لذلك وصف النحو العربي بأنه نحو مفردات، وأن دراساتهم "منطلقة من المفردات وراجعة إليها "[1]بمعني أنها أهملت دراسة الوظائف النحوية ضمن تراكيب كلية، أو ضمن أطر عامة تبرز فيها العلاقات بين الوظائف بصورة تتحدد فيها الأسس التي يقوم عليها النظام النحوي في العربية.

والحقيقة أن منهج النحاة العرب في وصف الظاهرة النحوية لم يقصد إلى إهمال الجملة، ووضعها في مرتبة ثانوية مقارنة بالمفردات، وإن كان هذا هو ظاهر الأمر، لأن النحاة اعتمدوا وصفهم منهجا تحليليا" يهدف إلى فهم التركيب، بمعني أنهم كانوا يتناولون الأبواب النحوية بابا بابا فيدرسون باب الفاعل مثلا دون أن يضعوه تحت عنوان الجملة الفعلية، وذلك لأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون في الجملة الفعلية، فقد يكون الفاعل والجملة اسمية ....، ولذلك يقولون في تعريفة ما تقدمه فعل أو شبهه" [٢].

والحق أن كلام عبد القاهر الجرجاني لا يختلف عن كلام النحاة الذين كانوا يرنون بأبصارهم أحيانا إلى المعني، فيستدلون به ويقررون ما يقرون ويبطلون ما يبطلون بعدي منه، وينصرفون أحيانا أخري إلى أقيستهم الذهنية المنطقية يغرون بها مبتعدين عن المعني غير، بئين بدلالة التركيب، وقل مثل ذلك في كل ما تراه من نحو عبد القاهر الذي أودعه كتابه المقتصر وكتابيه الآخرين الجمل والعوامل المئة.

لكن عبد القاهر في كتابه (دلائل الاعجاز) نحوي آخر مجدد مبدع، لا يمكن سر إبداعه في استقلاله برأيه في مسائل النحو المتفرقة، ولكن في طرحه رؤية جديدة للنحو قوامها الكشف عن الارتباط بين الأوضاع النحوية والمعاني، فلكل وضع نحوي معني خاص يضاف إلي المعاني المعجمية للألفاظ، وقد أطلق عبد القاهر على تأليف الكلام بمقتضي المعاني النحوية مصطلح(النظم) وخلص إلى أن ما يكون عليه نظم الكلام من صحة أو فساد إنما يرجع إلى معاني النحو. [٣]

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج، وفي

(١) عبد السلام المسدي. وعبد الهادي الطرابلسي.. الشرط في القران الكريم على نهج اللسانيات الوصفية صـ١٤٢.الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس ١٩٨٥م.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف في بناء الجملة العربية- دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م صـ ٣٨،٣٩.

(٣ المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) تحقيق د/كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢، طـ (١)، صـ٢٣٩

الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع.

فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجئ به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معني ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعني فيصنع كلا من ذلك في خاص معناه.

وهكذا عرض عبد القاهر في كتابه (دلائل الاعجاز) الكثير من الأوضاع النحوية، وحاول أن يبين الدلالات المرتبطة بها.

فالجملة العربية تتألف من عناصر وأبرز هذه العناصر هي:

١–المفردة: ونعني بها الكلمة مثل أسد، سيف، شجرة.

٢–البناء الصرفي: (الصيغة) كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد، وغير ذلك مثل طاعن، مطعان، طعان، حمق، أحمق، سائد، سيد، سنبلات وسنابل، وأشهر وشهور ونحو ذلك.

وكل صيغة – في الغالب – لها دلالة تختلف عن أختها قليلا، أو كثيرا، وكما أنهم قالوا: (زيادة المباني دليل علي زيادة المعاني) نري أن اختلاف المباني دليل علي اختلاف المعاني.

٣–التأليف بنوعيه:

*التأليف الجزئي: نحو رغب إلي، ورغب فيه أراده واستحبه، ورغب عنه عزف عنه ومال عنه.

*التأليف التام: كالتقديم والتأخير والذكر والحذف والتوكيد، وعدمه وما إلى ذلك نحو: زيد قائم، وقائم زيد والقائم زيد وإن زيدا قائم وما إلى ذلك.

٤–النغمة الصوتية: وهي ذات دلالة على معني، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النغمة كأن تقول:" زيد عنده مال" وتشد صوتك على "مال" وتفخم الصوت فيه فيكون المعني، أنه ذو مال أو متعدد ونحو ذلك.

وتقول "عنده مال " وترقق الصوت وتكسره فيكون معناها أنه ذو مال قليل لا يعتديه ونحو ذلك. (١)

٥–التطور التاريخي للدلالة: فدلالات التعبير الواحدة قد تتغير والمعاني قد تتحول.

(١) الخصائص. ابن جني، طـ ٣، صـ ٣٧٠ :٣٧١

٦-الإعراب: وهو أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر في العربية، ومن أهم عناصر الجملة فيها.

والمدقق في الجملة العربية ودلالاتها على المعني يري أنها على ضربين:

*تعبير نصي أو قطعي أي يدل على معني واحد.

*تعبير احتمالي أي يحتمل أكثر من معني.

وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز بصورة جلية، فمن ذلك على سبيل المثال أنك تقول: (اشتريت قدح ماء) بالإضافة و(اشتريت قدحا ماء) فالجملة الأولي تعبير احتمالي لأنها تحتمل أنك اشتريت ماء مقدار قدح، وتحتمل أنك اشتريت القدح أي الإناء.

أما الجملة الثانية فدلالاتها قطعية لأنها لا تحتمل إلا أنك اشتريت ماء مقدار قدح. (١)

وتقول (الذي يدخل الدار له جائزة) و (الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة الأولي ذات دلالة احتمالية، ولأنها تحتمل أنك تعني ب (الذي يدخل الدار) شخصا معروفا وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها من قبل ذلك، كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبها بالشرط، فالجائزة مترتبة على دخول الدار فكل من يدخلها يستحق الجائزة.

وأما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية لأنها لا تعني إلا المعني الثاني أي فيها معني الشرط والجزاء وهذه الفاء الواقعة في جواب (الذي) كما تقع في جواب الشرط أي أن الجائزة مترتبة على دخول الدار. (٢)

وتقول (اعبد ربك خوفا وطمعا) و(اعبد ربك خائفا وطامعا).

فالمنصوب في الجملة الأولي يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، وفي الجملة الثانية حال ليس غير.

وتقول (أنا ضارب زيد) بالإضافة، و(أنا ضارب زيدا)، فالتعبير الأول يحتمل المضي والحال، والاستقبال، فهو تعبير احتمالي، في حين أن الجملة الثانية هي نص في أنها بمعني الحال، أو الاستقبال، لأن اسم الفاعل المضاف، يحتمل المضي كقوله تعالي: (فاطر السنوات والأرض) [الأنعام:١٤]، يحتمل الاستمرار، كقوله تعالي: (إن الله فالق

(١) شرح الأشموني: طـ١، صـ١٩٧، تحقيق محي الدين عبد الحميد

(٢) شرح الرضي علي الكافية (١٠٩/١) تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات الجامعة، قاريونس ١٩٧٨م.

الحب والنوي..... فالق الاصباح) [الأنعام: ٩٥: ٩٦] والحال، كقولك (أنا ضارب عيد الآن) والاستقبال، كقوله تعالي :(ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه) [آل عمران: ٩].

أما الذي ينصب مفعولا به، فلا يدل على الحال أو الاستقبال. (١)

وتقول (لا رجل في الدار) و(لا رجل في الدار)، فالأولي نص في نفس الجنس، أما الثانية فتحتمل نفي الجنس ونفي الواحدة. (٢)

وتقول (ما جاءني رجل) و(وما جاءني من رجل) فالأولي تحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، أي ما جاءني رجل واحد بل أكثر، والثانية لا تحتمل إلا نفي الجنس (٣) وتقول: (كرم زيد ضيفا) و (كرم ضيف زيد) فالجملة الأولي تحتمل أن يكون المقصود الثناء على ضيف زيد بالكرم، كما تحتمل أن يكون زيد كريما حال كونه ضيفا، أي زيد هو الموصوف بالكرم، أما الثانية، فلا تحتمل إلا أن يكون الثناء على ضيف زيد. (٤).

جاء في (شرح الرضي علي الكافية) في طاب زيد أبا يجوز أن تريد ب (أبا) نفس زيد مان تريد به أباه (٥) إلى غير ذلك من الأمثلة وهذا خط واضح في التعبير العربي.

ومن نماذج السعة في التعبير: –

–أعطي محمد خالدا كتابا.

–محمد أعطي خالدا كتابا.

–خالد أعطي محمد كتابا.

–كتابا أعطي محمد خالدا.

–كتابا خالد أعطي محمد.

–أعطي خالدا كتابا محمد.

–أعطي خالدا محمد كتابا.

(١) الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين محمد بن عيسى(٩٢٩هـ) شرح الأشموني علي الألفية ضمن حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) السابق، طـ٢، صـ٢– حاشية الصبان، طـ١، صـ٢٣٧:٢٣٦.

(٣) السابق.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام جمال عبد الله يونس ٧٦١هـ تحقيق د/مازن المبارك– محمد حمد الله، دار الفكر للطباعة، طـ٢، صـ٤٦٣

(٥) الرضي علي الكافية، طـ١ (٢٣٩)

إلي غير ذلك من الصور أن يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين فالرفع يشير إلى الفاعل والنصب إلى المفعول.

ففي الجملة التي ذكرناها آنفا، وهي (أعطي محمد خالدا كتابا) فنجد أن لكل صورة ذكرناها معني جديدا لا نجده في الجملة الأخرى، مع أن المعني العام واحد.

وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول:

(١) أعطي محمد خالدا كتابا – هذه الجملة الفعلية تقال، والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئا.

(٢) محمد أعطي خالدا كتابا – المخاطب يعلم أن شخصا ما أعطي خالدا كتابا، ولكنه لا يعلم المعطي أو يظن أنه غير محمد، فإنه يعتقد أنه سعيد مثلا فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه.

(٣) خالدا أعطي محمد كتابا – المخاطب يعلم أن محمدا أعطي كتابا شخصا ما، ولكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد فتقدم (خالدا) لإزالة هذا الوهم من ذهنه.

(٤) كتابا أعطي محمد خالدا – المخاطب يعلم أن محمدا أعطي خالدا شيئا ما ولكنه لا يعلم الشيء الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفترا مثلا، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم، أي أعطاه كتابا لا شيئا آخر.

(٥) كتابا خالدا أعطي محمد – المخاطب يعلم أن محمدا أعطي شيئا ما شخصا ما ولكنه لا يعلم الشيء، ولا يعلم الشخص أو يظن أنهما غير المذكورين.

فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم.

(٦) أعطي خالدا كتابا محمد – هنا أخرنا الفاعل وقدمنا المفعولين، ذلك لأن المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطب، وذلك لأن محمدا من شأنه أن يعطي، فليس في الإخبار بأنه (أعطي) كبير فائدة، لكن الغرابة أو المهم أنه أعطي خالدا كتابا، فهو ليس من شأنه أن يعطي خالدا كتابا، أما لأنه لا علاقة بينهما تؤدي إلى مثل هذا، أو لأمر آخر، فقدم المفعولان لأنهما المهمان والعرب إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعني، وإن كانا جميعا يعنيانهم. [١]

(١) الكتاب – سيبويه

ومثل هذا التعبير قولك: أكرمت زيدا وزيدا أكرمت. ففي الجملة الأولي أخبرت أنك أكرمت زيدا ولم نتعرض لغير زيد فقد يكون أنك أكرمت شخصا آخر مع زيد أو لم يكن. أما الجملة الثانية (زيدا أكرمت) فإنها تفيد أنك خصصت زيدا بالإكرام ولم تكرم غيره.

في حين أنك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها فهذه الجملة يقابلها في اللغة الانجليزية: Mohammed gave Khalid a book

ولا نستطيع أن نصوغ لها صورة ثابتة، إلا بتغير أساس في (الجملة) أو بتغيير في المعني في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير، سبع صور في العربية فالإعراب كما نري يعطي المتكلم حرية وسعة بعكس البناء.

وللإعراب فائدة أخري جليلة، وهي أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويمكن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.

لذلك قسم **ماريوباي** اللغات إلى لغات تركيبية Synthetic إذا كانت تجمع معاني عدة داخل كلمة واحدة، أو مجموعة من الكلمات، ولغات تحليلية Analytical، إذا كانت تعبر عن المعاني المنفصلة بكلمات يمكن أن تستعمل مستقلة (مورفيمات حرة) [١]

فالإنجليزية بدأت تركيبية تصريفية، فيما عرف بالأنجلو سكسونية، ثم أسقطت كثيرا من نهاياتها التصريفية، مستخدمة بدلا منها كلمات مساعدة أو حروفا.

أو عن طريق استغلال ترتيب الكلمات في الجملة..... إلخ، وهذه الحركة الآلية للتحول من الصفة التركيبية إلى التحليلية تستدعي عادة إسقاط النهايات، وتؤدي إلى تداخل النظامين: الإعرابي Declensional والاشتقاقي Conjugational، اللذين كانا منفصلين من قبل [٢]

ونحن نري أن اللغة العربية لغة تركيبية اشتقاقية في الأساس، وقد يحدث فيها هذا الانتقال إلى الصفة التحليلية، ضمن قيود معينة ليس مجال بحثها الآن، فالمهم هو

(١) mariopei: glossary of linguistic terminology

(٢) السابق، صـ ١٩ – ١٥٢

دراسة صفة التركيبية فيها وكيفية صياغة النمط المعبر عن دلالاتها التركيبية؛ أو الدلالة المستفادة من التركيب.

ولقد نظر **فيرث** (Firth) إلى اللغة من خلال محورين: محور النظام System المتمثل في العلاقات الرأسية (ثوابت اللغة)، مثل مباني التقسيم في النظام الصرفي، ومحور البناء Structure المتمثل في العلاقات الأفقية التي تتميز بالتجدد، ومستويات التحليل عامة عنده هي (المستوي الصوتي – والمستوي المعجمي "المفردات" – والمستوي النحوي – والمستوي الدلالي)، والذي يعنينا هنا هما المستويان: النحوي – والدلالي.

المستوي النحوي: ويتضمن تركيب الجملة (النحو وتركيب الكلمة + الصرف): وفي هذا المستوي يعد مفهوم الانتظام Colligation معبرا عن البناء، ومفهوم الانتظام هو: " التجاور الطبيعي للعناصر النحوية والصرفية بحيث يؤدي هذا التجاور إلى تلازمها في الاستعمال " [1] فمثلا أداة النفي (لم) تنتظم مع الفعل المضارع، فتنقلب الصيغة إلى الماضي، وضمائر النصب المتصلة تنتظم مع الفعل المتعدي دائما، والفعل (رغب) يجب أن ينتظم إما مع (في) أو مع (عن).

وطبيعي أن هذا النمط من الانتظام الدلالي التركيبي يكون مسئولا عن جزء من المعنى النحوي.

فمن المعروف أن اللغة أية لغة تضم عددا من المفردات، وتلك المفردات لها معان، استخرجها اللغويون من خلال استخدامها في التراكيب النحوية للغة التي تجري على ألسنة أبنائها، ثم جمعوها في معاجم، والملاحظ أن معظمها له غير معني، حقيقيا كان أو مجازيا، والسبب في هذا يعود إلى ورود الكلمة في تراكيب مختلفة مما يجعل معناها مختلفا، خذ كلمة(عين) مثلا، إذ يقال: عين المريض تتحرك بطيئة، وعين القوم سافر يستطلع الأخبار، والعين تنبع منها المياه بغزارة.....إلخ.

تعرف المعاني العديدة السابقة للكلمة (عين)، بفضل التراكيب التي ترد فيها الكلمة، فالجملة الأولي يقصد بها العضو الجسدي الذي ننظر ونري منه، وفي الثانية يراد بها المخبر أو الجاسوس، أما في الثالثة فالمقصود بها المكان الذي تنبع منه الماء، وكل معني يعد حصيلة لتركيب معين يؤدي به، ومن هنا فإن الموقع التركيبي الذي يشغله المبني هو الذي يحدد معناها المباشر بسبب العلاقات النحوية بين المفردات.

(١) يحيي أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر م ٢٠ – ٣٤ أكتوبر – ديسمبر ١٩٨٩م، صـ ٨٨

وأحيانا يحتمل المبني داخل التركيب الواحد غير معني، بسبب الاتساع في استخدامها في البيئة العربية، وعندئذ يؤثر هذا الأمر في فهم العبارة كاملة، إليك مثلا كلمة "يد"، فقد تستخدم بمعني الكف، كما يأتي ويراد بها من أطراف الأصابع إلى المنكب (١).

ولما وردت في قوله تعالي: (فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) [المائدة ٦]، اختلف الفقهاء في المقدار الذي يجب مسحه من اليدين، فذهب الجمهور إلى أنه يجب مسحها إلى المرفقين، على حين رأي آخرون أن الواجب مسحه هو الكفان فقط، كما رأي بعضهم أنه يجب مسحها إلى المنكب، ولم تكن الدلالة اللغوية لكلمة" يد " بعيدة عن هذا الخلاف، بل كانت من جملة الأسس المعتمدة.

فالمعني إذا طار ذهني مجرد للكلمة المفردة، وليس هو الكلمة ذات المعني المفرد. وربما قرب ذلك للفهم أن نقول إن البنية مفهوم صرفي لا ينطق، وأن الكلمة مفهوم معجمي منطوق بالقوة، وأن اللفظ مفهوم استعمالي تتحقق به الكلمة بالفعل بوساطة النطق أو الكتابة في محيط الجملة وربما كان أكثر تقريبا للفهم أن نفرق بالتطبيق العملي بين هذه المفاهيم على النحو التالي:

*صيغة فاعل = بنية عامة لعدد عظيم من الكلمات، وهي ذات معني وظيفي صرفي.

*كلمة (كاتب) = عند إفرادها على صفحة المعجم تعد كلمة منطوقة بالقوة لا بالفعل.

*هذا كاتب = عند النطق أو الكتابة تعد لفظا منطوقا أو مكتوبا بالفعل.

ونصادف من المفردات حروفا وأدوات وضمائر وظروفا جامدة وعرف النحاة الكلمة بأنها ما دل على معني مفرد، فإن الطعن الذي يتجه إلى تعريفهم أن هذه الطوائف لا تدل على معان مفردة؛ بل إنها لا تدل على معان معجمية؛ وإنما تدل على معان صرفية ونحوية لا تتحقق إلا من خلال السياق المتصل (أي التركيب) وتوصف بأنها معان عامة وهذه المعاني " حقها أن تؤدي بالحرف" أي أنها إذا عبر عن أحدهما عنصر غير الحرف لحقه الشبه المعنوي، فكان ذلك سببا في بنائه.

ومن المعاني العامة المذكورة معاني حروف الجر، كالظرفية والملاصقة وابتداء الغاية، ومعاني حروف العطف كمطلق الجمع والترتيب والتعقيب، ومعاني إن وأخواتها، كالتأكيد والتشبيه والتمني والترجي، ومعاني الضمائر، كالإفراد والتثنية والجمع والتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث، ومعاني الإشارات كالتذكير والتأنيث والقرب

(١) لسان العرب (ي – د – ي)

والبعد، ومعاني الموصولات كالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والعاقل وغير العاقل، ومعاني الظروف كالزمان والمكان، .....إلخ.

فكل أولئك معان صرفية ونحوية تختلف من حيث طابعها عن المعاني المعجمية المفردة المنسوبة إلى المشتقات ذوات أو الصيغ.

وبنية الكلمة المشتقة تتمثل في صيغتها الصرفية ونشير الآن إلى أنه إذا كان للكلمة المشتقة معني مفرد يمكن الاطلاع عليه في المعجم فإن هذا المعني المعجمي يقوم على ركيزتين من المعاني الصرفية العامة: احداهما معني الأصول الثلاثة من حيث إنها تلخص علاقات اشتقاقية بين طائفة من الكلمات، فهذا التلخيص هو معناها، والركيزة الثانية ما ينسب إلى الصيغة الصرفية من معني عام كالطلب والمطاوعة والاتخاذ والتدرج، إلخ ..... وكلتا الركيزتين معني عام.

هكذا نجد أن صور العناصر التركيبية (سواء صور الكلمات المعجمية المعروفة باسم الصيغ أو الصور الذهنية للكلمات التركيبية) تعد إحدى القرينتين التي يتضح بها المعني النحوي.

لكننا بنظرة إحصائية سريعة ندرك أن هذه المباني محددة العدد وتتضح هذه المحدودية إذا أحصينا الصيغ (مجردها ومزيدها)، وأحصينا الكلمات.

فإذا وضعنا أعداد الصيغ والكلمات التركيبية (أو على الأصح صورها الذهنية) بإزاء المعاني أو الوظائف الصرفية والنحوية في اللغة، أدركنا قلة المباني وكثرة المعاني التي وضعناها بإزائها فإذا أريد لهذه القلة أن تعبر عن تلك الكثرة فلابد أن تنسب لكل من أفراد القلة عددا من أفراد الكثرة. أو بعبارة أخري أن يكون لكل واحد من المباني عدد من المعاني الوظيفية.

والتركيب يحدث عنه معني وحكم لم يكونا قبله، فالتركيب وسيلة لغوية لتحقيق غاية المعني، فنحن نؤلف التركيب من كلمات في سياق من خلال علاقات متشعبة، والهدف الدلالي الأكبر هو المعني. ويري اللسانيون أن هذا صحيح في حال إذا كان المقصود بالمعني الإشارة إلى (التغير الدلالي) والمقصود بالحكم (الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب في الاستعمال اللغوي. أما إذا كان المعني هو (المعني المعجمي)، والحكم هو (الموقف الإعرابي) فالأمر مختلف لأن ذلك لا يكون مطردا ليعد من الضوابط.

وتكوين المركبات في اللغة يكون من أجل غايتين:

١-غاية لفظية: أي تحقيق قدر من الاتساق اللفظي بين كلمتين، فيتم تكوين مركب من المركبات من دون التجاوز إلى معني أو حكم.

٢-غاية لفظية ومعنوية: وهو ما يتعدى الاتساق اللفظي إلى تصوير علاقة معنوية يستخدم المركب للتعبير عنها ونقلها، لأن الكلمات المفردة تعجز عن آدائها وتمثيلها.

والتركيب لا يكون في الأفعال ولا في المصادر ولا في الأسماء الجارية مجري الأمثال، وبذلك ينحصر في عدد محدود من الحروف والأسماء.

وما يهمنا هو أن تركيب الأسماء يتنوع طبقا لاختلاف العناصر المفردة المكونة للمركب الاسمي؛ فقد نكون هذه العناصر أسماء أولا تكون. وإذا كانت أسماء، لم تختلف في التصنيف النحوي بعد التركيب عن تصنيفها قبله، وإن اختلفت الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أو عناصره.

غير أن هذا الحصر غير دقيق، فهناك مركبات فعلية مثل (حبذا -قلما) تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة [١]

فقد بين الصرفيون أن علم الصرف يتناول أحكام الكلمة في حال الإفراد، أي في حال كونها خارج التركيب، وذلك بغية معرفة أنفس الكلمة الثابتة على حد تعبير **ابن جني**، حيث تناولوا فيه ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييرات لضروب من المعاني، كأن تغير صيغة المصدر مثلا إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر أو إلى أي صيغة أخري تتحمل دلالة جديدة، كالمشتقات بأنواعها وجموع التكسير والمصغر والمنسوب [٢]، وهذا النوع من التغيرات جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه[٣].

وقد تعرض أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) إلي السر المضموني الكامن في التأليف بين البنية الثابتة في التركيب والبنية الدلالية في مسألة ثبات اتصاف المسند إليه بالمسند[٤] بأن يكون المسند اسما ويتجدد اتصافه بالنسبة المسند إليه ، وذلك حين يكون المسند فعلا : عم الخير – الخير عم ؛ فكلاهما فعلية عنده ، والتقديم في رأيه للتوكيد ،

(١) أبو المكارم: المدخل لدراسة النحو العربي، صفحة ٣٠٦.

(٢) ابن جني: المنصف جـ١ /٥٠٣، تحقيق إبراهيم مصطفي، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، طـ١، ١٩٧٠.

(٣) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٢٨/٦، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥.

(٤) الرأي لسعيد شنوقة: دراسات في آليات التحليل، صـ٢٨٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م

وعليه حلل آية "ختم الله علي قلوبهم وعلي سمعهم وعلي أبصارهم غشوة ولهم عذاب عظيم " [البقرة ٧] فقال : "وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين : إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية ، فيكون ذلك آكد ، لأن الفعلية تدل علي التجدد والحدوث ، والاسمية تدل علي الثبوت " . ثم قال: " وكان تقديم الفعلية أولي، لأن فيها قد وقع وفرغ منه [١] ولذلك رأي "شنوقة صلة المبني الظاهر بالمبني الدلالي الكامن وراء الأداء اللغوي، بما يكشف في نظره سلطة النحو وقواعدياته التنظرية في إخراج اللفظ من مخزونه المعجمي إلى آدائه في خضم المعني ورحابة الدلالة [٢].

ولقد عد النحاة الكلمة أو اللفظة هي الوحدة الصغرى ذات الدلالة التي يتكون منها الكلام ، وقسموها إلي اسم – فعل – حرف ، وفهموا الكلام علي أنه ما اجتمع فيه اللفظ والإفادة ، أو ما تضمن كلمتين أو اكثر بإسناد أصلي مقصود لذاته ، وهذه العلاقة الإسنادية هي محور الكلام ، وفهموا المركب بمعناه الحديث علي أنه لا يعد كلاما مثل المركب الذي يصح أن يكون من فعلين أو حرفين أو من فعل وحرف ، أو من حرف واسم ، وذلك لأن علاقة الإسناد غير متحققة فيه [٣] وبذلك خرج عبد القاهر بنظريته في التعليق بين معاني كلمات التركيب ، وليس بين الكلمات في ذواتها ، فالفصاحة عنده (لا تكون في إفراد الكلمات ، بل تكون فيما ضم بعضها إلي بعض ، وأن التعلق يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بين مبانيها) [٤] وبرز عندهم معيار الدلالة والمعني ، انظر مثلا ما ذكره ابن هشام في شذور الذهب ، وقطر الندي من تحليلات نحوية مميزة والتعليق هو جوهر النظم عند عبد القاهر ، وهو عنده علي ثلاثة أضرب : تعلق اسم باسم ، وذكر له أحد عشر جانبا ، منها : تعلقه بأن يكون خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو توكيدا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ..... إلخ، وتعلق اسم بفعل كأن يكون فاعلا له، أو مصدرا (مفعولا) قد انتصب به حالات المفاعيل الخمسة كما بين بيانها في مقدمة دلائل الإعجاز، وتعلق الحرف بهما وهو ثلاثة أحوال:

– التوسط بين الفعل والاسم: تعدد الأفعال بحروف الجر، واو المعية .....إلخ

(١) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ١٨/١، دار الفكر، بيروت، ج ٢.
(٢) شنوقة، صـ٢٩٣.
(٣) السابق، صـ ٢٧٦.
(٤) عبد القاهر: دلائل الإعجاز، صـ١٣.

– تعليق الحرف فيما يتعلق به العطف: جاءني حمزة وعلي –تعليق مجموع الجملة: كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه.

ينضاف إلى كل ذلك عوامل اعتبارية أخري، مثل الترتيب بين عناصر الكلام التي ترسمها قوانين اللغة مثل التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والذكر، واستعمال أدوات الربط في مواقعها المختلفة، والمطابقة وعدمها .....إلخ

والناظر إلى جهد العلماء القدماء في تقسيم الجمل ودراسة العلاقة بين أجزاء هذا التقسيم، والتبعية الوظيفية للجمل الصغرى داخل الجمل الكبري، وأضرب الفصل والوصل .....إلخ، يري إطارا نظريا متكاملا لما عرف حديثا بعلم التراكيب Syntax. كذلك فإن آرائهم في ربط الأسلوب بالسياق: خبري، طلبي، إنشائي وتحديدهم لأنواع الجمل الرابطة للبني اللغوية الثابتة بالسياق؛ أي بالبني المتحركة وهي المحمولة دلاليا أو ذات الحمولة الدلالية التي تحتويها اللغة في الاستعمال بحسب المقامات المختلفة [١].

كما يكون انفتاح النظام في سياق اللغة بكيفية ترجع فيها حرية تصرف المتكلم في المعاني إلى قيود في المباني وإلا انتفي التواصل بينهم وبين السامع، وانطمست معالم الفهم والإفهام، وبذلك فإن البنية اللسانية يجب أن تكون مغلقة ومرنة في الوقت نفسه، حتى تتكيف مع مقامات متنوعة تنوعا لا حدود له، ومتجددة باستمرار.

وبالتالي فإن الالتزام بحدود الانغلاق في نظام التعليق بين المباني والمعاني في إطار ما سماه نحاتنا القدامى بالتقيد بظاهر الصناعة لا يكون قيدا ثابتا في تحليل تراكيب العربية، وإنما يعتمد عليه إذا وافقت مواضعه ومراتبه موارد المعني أما إذا خالفتها فلا اعتماد.

وقد فطن ابن هشام إلي ذلك قديما حين استدل على فساد المعني بسبب البناء علي ظاهر اللفظ وعدم النظر إلى موجب المعني كما في قوله تعالي أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء [هود ٧٨] فالظاهر عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يصنعوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعني أن نترك أو نفعل [٢]

(١) السعيد شنوقة: دراسات في آليات التحليل، صـ ٢٨٣.

(٢) الطيب دبه: خصائص النحو العربي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح، مجلة التراث العربي، عدد ١٠٨، ٢٠٠٧، صـ١١٠:١٠٩

في النظام النحوي أنه لا يستمد وجوده من المباني المحدودة من العلاقات السياقية والمعاني التركيبية [١].

*في الفكر النحوي: –

اعتمد النحاة العرب الدلالة أصلا يصدرون عنه في تقسيمهم الكلام إلى ثلاثة أقسام، فدليل انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة دليل عقلي [٢] ومعتمد على المعني لأن الكلمة [إما أن تدل على معني في نفسها أولا – الأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل]. [٣] بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك؛ فعمموا حكمهم السابق على جميع اللغات؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار عقلي.

والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات [٤] وبعد أن حصروا الكلام في الأقسام الثلاثة السابقة حدوا كل قسم بحد يعرف به، وكانت الدلالة أيضا ضابطهم في وضع الحد، لأنهم أرادوا أن يعرفوا حقيقة الاسم والفعل لفرق واضح بين حقيقة الشيء في أصل الوضع وحقيقته في التركيب فمعلوم أن السياق لغويا كان أو اجتماعيا، له دور كبير في تغيير حقائق الأشياء من حيث دلالتها، سواء كان ذلك بإضافة دلالة جديدة؛ أو سلب معني أصيل.

وأهمل النحاة المتأخرون من القضايا النحوية الخاصة بالنصوص وقصر المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية، واقتصروا على الجانب التعليمي من النحو.

وفي درسنا النحوي المعني كثيرا ما يتفاوت ويتلون من لحظة إلى أخري ومن ذهن لآخر، فهو مفهوم مراوغ ليس من السهولة تحديده، وتلمس الخيوط التي تشكله ويبدو أنه يجسد طبيعة الجبلة الإنسانية بجانبيها: المادي الذي يخضع لمنطق العقل وتحليلاته، والآخر الغامض الخفي الروحي، الذي يصعب على المرء أن يجد تفسيرا علميا مقنعا له.

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين المعني والنحو واضحة لا تخفي على من يتأملها، إذ يظهر أن عناصر المعني كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان منذ أن بدأ النظر النحوي، شأنها شأن قضايا اللغة الأخرى في هذا الجانب، ذلك أن المفسرين حين أخذوا

(١) ابن هشام: مغني اللبيب، صـ٦٨٤.

(٢) عصام نور الدين. المصطلح الصرفي، صـ٣٠، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي– مكتبة المدرسة طـ١ ،١٤٠٩هـ ١٨٨٠م

(٣) الرضي –شرح الكافية، طـ١، صـ٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

(٤) ابن هشام شرح شذور الذهب صـ١٨ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتاب بيروت.

ينظرون في القرآن الكريم ويتفقهون مقاصده قادهم عملهم في تلمس المعني، وتحديد المرامي والمقاصد إلى الحديث كثيرا من قضايا النحو.

ولما شرع النحاة في الاجتماع واستخلاص القواعد راعوا مكونات المعني ، فقد أشاروا إلي ما يتعلق بالجانب التركيبي منها ، مثل معاني العناصر النحوية، وعلاقة بعضها ببعض، فبينوا قضايا بالاتساع، كالتضمين والإسناد المجازي، ومجيء الجامد بمعني المشتق والقلب ومظاهر الاتساع الأخرى، كما راعو قضايا السياق بنوعيه: المقام والسياق اللغوي، فقالوا مثلا : يحذف المبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الجواب أو غيره لدلالة المقام أو الكلام ، كما بينوا علي أهمية المعني الدلالي للعبارة ، فقالوا: ينبغي أن يكون الوجه كذا لاقتضاء المعني ، ولا يجوزكما لأنه يؤدي إلي خلاف المراد .... إلخ ومن يتتبع سيبويه في الكتاب يري قيمة هذه الأمور من تنظيره بوضوح، إذ نلمس البعد الاجتماعي وقضايا السياق اللغوي في جل الشواهد التي يسوقها، إضافة إلى أنه يمثل للأحكام النحوية التي يذكرها، فحرص كثيرا على أن يبين للمتلقي معني الحكم النحوي الذي يعرضه، وكأن الغاية من تمثيله ليست تعليمية فحسب، وانما أبعاد علمية تفسر وتعلل ظواهر اللغة أيضا.

ثم إن كثيرا من القواعد الفرعية التي أضافها النحاة كان سببها فهم المعني، وأثره في فهم العناصر التركيبية، مثل الإضافات في معاني الأدوات عند الفراء وغيرها.

وهكذا فمن يتبع مؤلفات التفسير وكتاب سيبويه، والمصنفات التي أضافت في التعقيد – يجد مصداق ذلك، فأمور المعني هي التي قادتهم إلى التطرق لقضايا النحو حين نظروا في القرآن الكريم مثلما كانت في أذهانهم عندما نظروا أو استخلصوا القواعد، ومثلوا لها، وقبلوا ورفضوا وضعفوا ورجحوا.

وبعدما استخلصت القواعد واتضحت حدودها كان التحليل النحوي يسير في ضوئها وهديها، فعندما ينظر النحوي في النص لفهمه وتحليله يكون في ذهنه منظومة القواعد، وحينئذ عليه أن يراعي قضايا المعني والضوابط التي في ذهنه معا، ومن ثم يقود المعني إلي اختيار ما يناسبه من تلك القواعد ، أما إذا أشكل الأمر، ووقع غموض أو لبس فإن هذه الأخيرة تكون قرينة في تحديد المراد، فإذا نظرنا في مؤلفات التفسير نجد الاعتماد علي القواعد النحوية مأمنه بد، مما جعلهم يعدون علوم النحو من الأساسيات التي يجب أخذها بالحسبان عند تفسير القران الكريم، وبيان أحكامه.

فالضوابط النحوية التي حصرها النحاة ترجع في مجملها إلى اعتبار الموقع النحوي الذي تظهر فيه الكلمة مميزا يميزها من غيرها من الكلمات التي ترفض ذلك الموقع، وهذا المنهج يقوم على أسس وظيفية تعتمد على تحليل التراكيب بالنظر إلى الوظائف النحوية والمواقع التي تحققت فيها تلك الوظائف، ثم الربط بينها وبين الأبنية التي تتناوب عليها.

والعجب لا ينقضي من موقف البنيويين الوصفيين لأنه موقف قائم على فصل التركيب عن دلالته، وليس ذلك بأسهل من فصل الجسد عن روحه.

وأجدني مضطرا إلى مناقشة أصحاب هذا الرأي من فهمهم للغرض الذي وضع النحو من أجله، ولست أرتاب في أن هؤلاء أساؤوا فهم هذا الغرض، فقصروه على جانب واحد، هو ضبط الكلام المركب ضبطا شكليا بعلامات الإعراب ونسوا أو تناسوا أن الغرض الأساسي للنحو هو إلحاق من كان من غير أهل العربية بأهلها في الفصاحة(١).

ولا يتحقق ذلك إلا بالكشف عن المعاني الوظيفية في التركيب والتي هي جزء هام من معناه، وهل وظيفة النحو إلا تعيين صلة الكلمات ببعضها بعض في الجملة الواحدة بحسب المعني المراد (٢)؟

وهل الإعراب إلا الإبانة عن المعاني بالألفاظ. (٣)

فالضوابط النحوية هي خصائص تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه، فهي ضوابط لا يتحقق وجودها إلا في التراكيب بخلاف الضوابط الصرفية التي تتحقق في البنية ذاتها.

وتتحدد هذه الضوابط باعتماد منهج قائم على أساس تحليل التراكيب ودراسة العلائق التركيبية التي تربط بين الأبنية، وتحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، واتخاذ النتائج المترتبة على الدراسة معايير تميز بواسطتها الكلمات، ويحدد بها القسم الذي تنتسب إليه كل كلمة.

وهذا المنهج في التحليل اللغوي اعتمدته مدارس التحليل البنيوي؛ فقد اتخذته مدرسة بلومفيلد وسيلة تحدد بها أقسام الكلام. ويعرف هذا المنهج بالتوزيع distribution

(١) الخصائص-أبي الفتح عثمان بن جني ٣٤/١ ت (٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار – القاهرة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م
(٢) نحو وعي لغوي د/ مازن المبارك، صـ٧٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩م
(٣) الخصائص ٣٥/١

ويتمثل في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام [١].

وبناء على ذلك فإن (محمدا) و(هذا) اسمان؛ لأنهما من الممكن أن يقعا موقعا واحدا كما في يا محمد / اجتهد / يا هذا / واعتمد النحاة العرب علي مفهوم هذا المنهج وهم يعينون العلاقات التي يتميز بها كل قسم من أقسام الكلام الثلاثة ذلك أنهم كانوا يصدرون عن منهج قائم على أساس تحليل التراكيب من وجهه نظر علائقية تقوم على أساس من نظرية العامل، التي تقوم بعمل (العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجهه الحقيقة بل على وجهه العلاقات المطردة الثابتة من تلازمها) [٢].

واعتمادهم نظرية العامل جعلهم يطبقون هذا المنهج، منهج التوزيع، في تحديد إعراب بعض التراكيب اللغوية أيضا.

فمنذ البدء وانطلاقا من علاقة الإسناد التي تعبر عن أهم وظيفتين نحويتين يقوم عليهما بناء الجملة في العربية، وهما المسند والمسند إليه [٣]، حدد النحاة الأبنية التي يمكن أن تعبر عن طرفي هذه العلاقة فالكلام (ما تضمن من كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم) [٤]، وبالتالي لا يتحقق الكلام من فعلين ولا حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف، لذلك كان الإسناد إلى الاسم من أنفع علاماته؛ (وإذ به تعرف اسمية التاء من ضربت) [٥]

إن الفصل بين النحو والمعني يجني على النحو جناية سيئة؛ لأنه يجوده من أعظم وسائل الإقناع، أغني تجديده من القدرة على مما يشوه فهم المتعلمين للنصوص، ويؤدي بهم إلى العجز عن التزام الدقة فيما ينشئون من الكلام، ولعل القدر الأعظم من الضعف اللغوي الذي نشهده اليوم عند عامة المتعلمين عائد إلى تعليم النحو مفصولا عن المعاني النحوية التي ترشح من التركيب. ولهذا فإن هذه الدراسة تدعو إلى ربط الأحكام والقواعد التي لا يصلح المعني إلا بتعديلها وقد مضت على منهج قوامه الافادة من جهود علماء المعاني في هذا الميدان؛ لأنها ترمي إلى أن يكون النحو وسيلة إلي ضبط الألفاظ ضبطها سليما وإلى فهم الكلام فهما صحيحا وإنشائه إنشاء مستقيما.

---

(١) نهاد الموسي. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ١٤. صـ٢٣ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طـ١ ١٩٨٠م

(٢) السابق صـ ٣٤

(٣) محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، صـ٤٣. دار القلم. الكويت طـ١ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٤) الرضي – شرح الكافية ٧/١

(٥) السيوطي- الهمع ١١/١

فإننا ندرس النحو بعيدا عن معانيه وندرس المعاني بعيده عن القواعد وفي اعتقادنا أن ذلك فصل غير صحيح، وأنه لابد من الوصل بينهما حتى تقوم في أذهان المتعلمين وحده من القواعد والأحكام والتعليلات والامثلة تضبطها لهم ألسنتهم واقلامهم.

وقد يكون للكلمة الواحدة داخل التركيب أكثر من وجهة إعرابية، مع تعلقها بعامل واحد؛ ولكن زوايا النظر إلى الكلمة قد تتعدد ليتعدد تبعا لها التوجيه الإعرابي لتلك الكلمة؛ إلا أن هذه التوجيهات الإعرابية المتعددة للكلمة الواحدة لا تكشف جميعها عن معان صحيحة؛ فمن هذه الوظائف ما يقودك إلى معني فاسد مخالف للمقصود على أقل تقدير.

من ذلك قوله تعالي (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دونه قربانا آلهة) [الأحقاف ٢٨] وقد تجاذب كلمة (قربانا) إعرابان: مفعول به ثان وحال وآل الإعراب الأول بالتركيب إلى آدا معني فاسد أصلحه القول بالإعراب الثاني.

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالي (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) [آل عمران:٩٧] حيث يتجاذب كلمة (من) في التركيب إعرابان: فاعل المصدر (حج)، وبدل من (الناس) والصحيح هو الإعراب الأخير، لأن الإعراب الأول يفضي إلى المعني: " ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلق مستطيع على حج البيت [١].

وهذا معني بين الفساد. يتناقض مع نصوص صريحة تعبر عن مسؤولية كل إنسان عن أفعاله خيرا أو شرا، كقوله تعالي " ولا تزر وازرة وزر أخري وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه ولو كان ذا قربي " [فاطر: ١٨] وقوله تعالي "كل امرئ بما كسب رهين " [الطور: ٢١] وكذلك قوله تعالي:" كل نفس بما كسبت رهينة" [المدثر :٣٨] إما إعراب (من) بدلا فم يسلم من هذا الفساد؛ لأنه يوجد الحج على من استطاع إليه سبيلا من الناس، وهو بدل بعض من كل.

وتزيد الفكرة وضوحا بعرض ما اعتور كلمة(أواري) المنصوبة في قوله تعالي " قال يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي "[المائدة٣١] من تعدد إعرابي؛ حيث يجوز إعرابها عطف على (أكون)، ويكون المعني: أعجزت أن أكون

(١) مغني اللبيب، صـ ٦٩٤

مشبها الغراب فأواري سوءة أخي، فالعجز متسلط على أمرين همـــا: مـــشابه الغـــراب ومواراة سوءة الاخ.

وهو معني صحيح. أما الإعراب الثاني الذي يعتور (أواري) هو النصب بأن مـــضمرة بعد الفاء السببية في جواب الاستفهام كقوله تعالي " فهل لنا من شفعاء فيـــشفعوا لنـــا " [الأعراف ٥٣] وهذا المعني فاسد من جهة أن " جواب الشيء مسبب عنه، والمواراه لا تتسبب عن العجز [١]

هذه بعض الأمثلة الدالة علي إنعام نظر النحاة في التراكيب وتحري الأعاريـــب التـــي يصح بها المعني فإذا نظرنا إلي القواعد النحوية بحسب علاقتها بالنظام التركيبي للغـــة يمكن تقسيمها قسمين :الأول يندرج تحت أبواب النحو ، مثل تلك التي تنطـــوي تحـــت باب المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو التمييز ....إلخ، والآخر لا يتعلق بباب معـــين وإنمـــا هو مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية، حـــين اطلاقهـــا علـــي عناصر النظام التركيبي، في قضايا التحليل النحوي من حيـــث التـــرجيح والتـــضعيف والرفض لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديـــد الوجـــه المناسب . وتتعلق بقضايا السماع أو الأصل أو آراء النحاة أو المعني أو القياس [٢]

فإذا نظرنا في قواعد الأبواب، بعدما استقر أمرها في كتب التعلـــيم المتـــأخرة، نـــري الحديث عنها عادة يبدأ بقاعدة نعرف عنوان الباب، أي:

أي بالقاعدة التي تعرف مصطلح الباب النحوي.

فالقواعد التوجيهية لا تخص بابا معينا، وإنما تتعلق بأسس التحليل النحوي عامة ، إذ قد يحتاج إليها النحوي في أي باب ، ليتوصل بها إلي الحكم السليم من وجهه نظـــره، خـــذ مثلا تحليل (نعم) و(بئس)[٣] ، فقد ذهب الكوفيون إلي أنهمـــا اســـمان [٤] ، واســـتعانوا لصحة هذا الحكم بجملة من قواعد التوجيه المؤيدة فقـــالوا : إن حـــروف الجـــر مـــن خصائص الأسماء [٥]، وقد وردت شواهد يحتج بها دخل فيها حرف الجر علي هـــاتين الكلمتين ، كقول بعض الفصحاء : "نعم السير علي بئس العير " [٦] وتظهـــر القواعـــد

(١) السابق ،٦٩٥

(٢) تمام حسان: الأصول "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب صـــ٢٢٠– ٢٣٩، دار الثقافة بالدار البيضاء، ١٩٩٠م.

(٣) أبو البركات عبد الرحمن ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين صـــ٧٣– محمد محي الدين عبـــد الحميـــد مديريـــة الكتـــب والمطبوعات الجامعية، حمص ١٩٨٨–١٩٨٩م

(٤) السابق صـــ٩٧

(٥) السابق صـــ٩٩

(٦) السابق صـــ٩٧:٩٩

التوجيهية ذات النظر العقلي في كتب الخلاف النحوي خاصة، ولا سيما المتأخرة، وتبين هذه القواعد تطور الجدل النحوي والصيغة العقلية التي طغت علي طبيعة الدرس ومسائله عموما، ومن يتتبع كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف يلحظ مدي تنوع هذه القواعد ؛ وأهميتها في الحوار والجدل فإذا انتقلنا إلي ابن جني ت(٣٩٢هـ) وجدناه واعيا بفهم العربية ونظام تراكيبها، وكان له منطلق حسابي وأنطولوجي (ontological) واقعي واضح في الأمثلة التي يعتمدها وهو يقوم العمليات وطرق الحلول وعلاج الأنماط التركيبية وخاصة في باب (في المستحيل وضعة قياس الفروع علي فساد الأصول من خصائصه) حيث يتحدث عن ذكر استقامة المعني من استحالته ثم الاستطالة علي اللفظ تحريفه والتلعب به، ويقدم نماذج من العمليات الذهنية الشكلانية ليبلور بها نظره في المعطيات اللغوية، فيقدم عمليات حسابية في أجوبة صحيحة علي أصول فاسدة ويقدم نماذج من علم الفرائض– المواريث– الحسابي، وهي وجهات نظر اعتمدت حديثا في طرق التحليل اللغوي خاصة ما عرف بالنحو الوظيفي وعاها ابن جني منذ مئات السنين ببراعة مذهلة [١].

وعلي الرغم من سلطان فكرة العامل على تفكير النحاة في هذا الوقت فقد نسب ابن جني تلك القوة في حقيقة الأمر إلى المتكلم هذا وصلي الله علي سيدنا محمد والحمد لله فله الحمد ومنه المنة.

(١) سيبويه: الكتاب، صـ٢٨٢، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب بيروت